Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (1); January 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
31.12.2019	18.01.2020	31.01..2020.

THE IMPACT OF ECONOMIC ASPECTS ON THE SOCIAL LIFE AND STANDARD OF LIVING OF THE INDIVIDUAL IN THE PROVINCE OF KUFA AND ITS ENVIRONS UNTIL THE END OF THE SECOND CENTURY AH / SEVENTH CENTURY AD

Zainab Ibrahim Ali AL-SAADI[1]

Abstract

The province of Kufa and its environs are located within the region known as the black of Iraq, and this contributed to make a large and wide area includes land rich in economic activity agricultural, industrial and commercial, as well as administrative units attractive to the population, was the impact of all this reflected on the social life and standard of living and per capita income in the state, and on This was the importance of our research, especially since the state was the center of the leadership of the Arab Islamic State during the reign of the Caliph Ali bin Abi Talib, may Allah be pleased with him, it included all the fertile agricultural land was the result of diversity in its agricultural product, as the state generally stepped up growth and industrial development during The period of our research period according to the needs of the developed society of goods and commodities, and that the enjoyment of a privileged strategic position has made it a gap from the gaps of the desert and a terminal for the exchange of goods and goods internally and externally, and the meeting of trade convoys passing through or coming to it from the Arabian Peninsula, Egypt and the Levant, so it was all his role in that Economic aspects have a clear impact on the lives of members of the state community and have enabled them to often become self-sufficient .and have an excellent social standard

Keywords: standard of living, prices, geographical location of the province of Kufa and .its environs, social life

[1] Directorate of Education Baghdad, zaynabibrahym4@gmail.com

تأثير الجوانب الاقتصادية على الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي للفرد في ولاية الكوفة وضواحيها حتى نهاية القرن الثاني الهجري / السابع الميلادي

م.د زينب ابراهيم علي السعدي- مدرس دكتور
وزارة التربية العراقية -مديرية تربية بغداد - الكرخ الاولى

الملخص

تقع ولاية الكوفة وضواحيها ضمن المنطقة المعروفة بسواد العراق ، وأسهم ذلك في جعل مساحتها كبيرة وواسعة تشتمل على اراضي غنية بالنشاط الاقتصادي (الزراعي والصناعي والتجاري) فضلاً عن الوحدات الادارية الجاذبة للسكان ، فكان ان انعكس تأثير ذلك كله على الحياة الاجتماعية ومستوى المعيشة ودخل الفرد في الولاية ، وعلى ذلك تمثلت اهمية بحثنا لاسيما وان الولاية كانت مركزاً لقيادة الدولة العربية الاسلامية في عهد الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) ،فقد اشتملت ربوعها اراضٍ زراعية خصبة كان محصلته تنوع في منتوجها الزراعي،كما شهدت الولاية عموماً نمواً وتطوراً صناعياً خلال فترة بحثنا الزمنية تبعاً لحاجة المجتمع المتطور من السلع والبضائع ، هذا و ان تمتعها بموقع جغرافي استراتيجي متميز قد جعلها ثغرا من ثغور البادية ومحطة لتبادل السلع والبضائع داخلياً وخارجياً وملتقى القوافل التجارية المارة فيها او القادمة اليها من شبه الجزيرة العربية ومصر والشام ، فكان لذلك كله دوره في ان تترك الجوانب الاقتصادية اثرها الواضح في حياة افراد مجتمع الولاية ومكنهم من ان يحققوا اكتفاءً ذاتياً في كثير من الاحيان ومستوىٍ اجتماعي ممتاز.

الكلمات المفتاحية : مستوى المعيشة،الاسعار ،الموقع الجغرافي لولاية الكوفة وضواحيها،الحياة الاجتماعية.

المدخل:

هدف البحث : من المؤمل ان يحقق البحث الهدف المنشود منه الا وهو عرض ادوات التنمية الاقتصادية التي اسهمت في حصول الرخاء الاقتصادي في الولاية وضواحيها و تتبع انعكاسها وتأثيرها على الحياة الاجتماعية ومستوى المعيشة وطرازها حتى نهاية القرن الثاني الهجري/ السابع الميلادي الذي اسهم في كثرت الاموال عند معظم سكان المركز والضواحي فأقتنى العديد منهم الدور والقصور واشتروا الاراضي الزراعية وامتلكوا العبيد ، ناهيك عن ما تميزوا به من حُسن هيئةٍ وحال ، وهذا لا يعني في المطلق ان يتمتع افراد الولاية وضواحيها جميعهم بذات المستوى المعيشي حيث ان المجتمع الكوفي لا يتجزأ عن المجتمع الاسلامي عموماً في تقسيمه الى طبقات

اجتماعية تختلف كل منها عن الاخرى من حيث التركيبة السكانية ودخل الفرد ونوع المهن التي يمارسونها ، ناهيك عن تأثُر المجتمع قاطبةً بالأزمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها الولاية خاصة و الدولة العربية الاسلامية عامة .
هيكل البحث : اقتضت منهجية البحث تقسيمه الى ثلاث مباحث رئيسة ، جاء المبحث الاول بعنوان : الموقع الجغرافي والحدود الادارية لولاية الكوفة وضواحيها ، اما المبحث الثاني فعنون بـ: الجوانب الاقتصادية المؤثرة على الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي في ولاية الكوفة وضواحيها، فيما جاء المبحث الثالث بعنوان : الحياة الاجتماعية ومستوى المعيشة والاسعار في ولاية الكوفة وضواحيها حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، كما تضمن البحث خاتمة بأبرز النتائج التي توصلنا اليها مع قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة .

المبحث الاول : الموقع الجغرافي والحدود الادارية لولاية الكوفة وضواحيها

أولاً : الموقع الجغرافي لمدينة الكوفة (المركز) وحدودها الادارية :

نشأت مدينة الكوفة (المركز) في ارض سهلية في الجانب الغربي من نهر الفرات الى الشمال الشرقي من مدينة الحيرة (الجنابي ، 1967، ص ص 13، 14) في موضع عرف قديماً بسورستان (البلاذري ، 1987 ص 387) واما موضع ظهر الكوفة فعرف بخد العذراء (البلاذري ، 1987 ، ص 39 ؛ البغدادي ، 1992، مج1 ، 453 ؛ الجنابي ، 1967 ، ص11) بناءاً على تعليمات الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (17-23ه/638-643م) الى قائد فتح ارض العراق سعد بن ابي وقاص (رضي الله عنه) سنة (17ه/ 638م) في ان يتخذ دار هجرة ومنزلاً برياً بحرياً للجيوش الاسلامية التي فيها ، وان لا يجعل بينه وبينهم بحراً او جسراً (البلاذري ، 1987 ، ص 388 ؛ الدينوري ، د.ت ، ص124 ؛ ياقوت الحموي ، 1977،ج1 ،ص ص37-3)،وشدد ان يكون الموقع صحياً لاسيما بعدما عاناه المقاتلين حين استقرارهم اول الامر في المدائن من ارض العراق من وخومة المدينة لقربها من نهر دجلة فكتب الخليفة لسعد ان العرب لا يوافقها إلا ما وافق إبلها من البلدان (الطبري ،2005 ،ج2، ص449) ، وفي الواقع الى ان الخليفة عمر (رضي الله عنه) هو من حدد الضوابط التي جرى على اساسها اختيار موقع المدينة والتي استندت على قاعدة عسكرية في ان يؤدي انشائها الى ايواء المقاتلين و عوائلهم وان تكون في ذات الوقت مركزاً ادارياً للمناطق المجاورة التي سيطر عليها الجيش العربي الاسلامي وواسطة لإرسال الاوامر والنجدات العسكرية من مركز الدولة في شبه الجزيرة العربية الى المناطق المفتوحة (حسين ، ، 1977، ص33)، ناهيك عن رغبته في ان يبتعد العرب عن المدن الموجودة في المناطق المفتوحة كي لا يتأثروا بما فيها من حياة اجتماعية لا تتناسب مع العادات الاسلامية ومن ترفٍ ونعومةِ عيش (الموسوي ، 1982 ،ص89) لاسيما وان واجب المقاتل العربي الاساس هو نشر الرسالة الاسلامية ، وتنفيذا لتعليمات الخليفة نزل القائد سعد بن ابي وقاص بموضع الكوفة متوسطاً ما بين الحيرة والفرات (الطبري ، 2005،ج2،ص450) في ارض مرتفعة منبسطة خالية من الاستيطان البشري (الجنابي ، 1967 ، ص 58)بعيدة عن المسطحات المائية كالاهوار والمستنقعات

الجاذبة للبعوض والحشرات ، ثم انه شرع في تخطيط المدينة الى سكك ومناهج حسب التعليمات التي ارسلها اليه الخليفة عمر (رضي الله عنه) حيث امر بالمناهج ان تكون اربعين ذراعاً [1] وما يليها ثلاثين ذراعاً وما بين ذلك عشرين ذراعاً ، وامر ان تُجعل الازقة سبع اذرع ، والقطائع ستين ذراعاً الا الذي لبني ضبة ، وعلى ذلك اجتمع اهل الرأي للتقدير ونفذ على ارض الواقع (الطبري ، 2005 ، ج2 ، ص451).

تبين لنا من خلال المصادر المعتمدة في البحث ان من الصعوبة تحديد الرقعة الجغرافية التي شغلتها مدينة الكوفة المركز في مبتدأ نشأتها لعدم توفر معلومات دقيقة عن ذلك ، الا ان الجنابي(1967) له رأي مخالف لرأينا فقدر مساحتها من باب التخمين من انها اقيمت في رقعة صغيرة لا يتجاوز قطرها الكيلومترين مستنداً على ان المسجد الجامع ودار الامارة لا يتجاوز بعدهما عن نهر الفرات الا نحو كيلو متر مربع تقريباً (ص 39) ،و رأيه هذا يدعم ما ذكره ماسنيون (1979)من ان موقع المدينة متقدم على الشط (يقصد نهر الفرات) اكثر من مدينة الحيرة (ص29) ،وكانت بيوت السكان عبارة عن اكواخ مبنية من القصب طيلة الخمس اعوام الاولى من عمر المدينة غير ان هذا النمط من البناء تغير بعدما ثبت عدم ملائمته للسكن والتوسع العمراني الذي شهدته المدينة الجديدة لاسيما بعد ان التهم حريق هائل معظم البيوت , فاستأذن سعد الخليفة عمر في ان تبنى بيوت الناس باللبن بدلاً من القصب فأذن له بذلك على ان لا يتجاوز ارتفاع البناء الواحد عن ثلاث طوابق (الطبري ،2005 ،ج2،ص 450) ، وما لبثت ملامح المدينة الجديدة ان ظهرت شيئاً فشيئاً بمرور الزمن متأثرة بالنشاط الاقتصادي المزدهر في الولاية وتطور جميع نواحي الحياة فيها ، فشملها التطور العمراني والتوسع السكاني وتوضح ذلك بصورته الدقيقة في ولاية المغيرة بن شعبة (22ه / 642م) حينما بدأ السكان يشيدون منازلهم من الاجر ، و أول المنازل المشيدة بالآجر كان في محلة بني كندة ، ثم استكملت الولاية مقوماتها كمدينة في امارة زياد بن ابيه سنة (50ه/ 670م) حيث سجل فن العمارة تقدماً ملحوظاً ابان ولايته K.A.C, (Vol,1,p33) حينما اصبح الآجر المادة الرئيسية في البناء فتم اعادة بناء المسجد الجامع في الولاية و ادخال بعض التعديلات عليه (الطبري ، 2005 ، ج2 ، ص 452) ،وحين نتأمل حدود المدينة الادارية من جهاتها الاربع في مصادرنا المعتمدة في البحث فكانت دار الرزق على الضفة اليمنى لنهر الفرات عند رأس الجسر المنصوب على النهر في الجهة الشرقية من المدينة وقد بناها المسلمون لتكون مخزناً كبيراً لجمع غنائم الحرب (البراقي ، 1987،ص 147) ، واموال الصدقات لتوزع على المقاتلين(ماسنيون ، 1979،ص 93)، الذي تحول تدريجياً الى مركزٍ تجاريٍ هامٍ في الكوفة (الزبيدي،1970،ص161) ، اما جهتها الغربية فتقع فيها محلة الكناسة متوسطة مسجد الكوفة ومسجد السهلة في طرف البادية (المقدسي ، د. ت، ص 117؛ الزبيدي ،1970،ص 32) وكانت لبني اسد ثم صارت سوقاً ومحطة تجارية كبرى للعرب ، ويقع الخندق او الحفرة المعروفة بمسناة جابر في جهة المدينة الشمالية وهو ضمن

([1]) الذراع ثلاث اضرب عند العرب ، الذراع التي طولها 24 اصبعا وتسمى باليد اليمنى ، والذراع الملكية او الهاشمية نسبة الى خلفاء بني العباس المنحدرون من نسل جدهم الاكبر هاشم وهو اول من استخدمها وطولها 32 اصبعاً ، والذراع التي مقدارها 27 اصبعاً وتسمى بالسوداء نسبة الى احد عبيد الخليفة العباسي المأمون الذي امر باستخدامها في ذرع القماش والمباني . شتريك ، مكسيميليان ، (1986) *خطط بغداد وانهار العراق القديمة* ، ترجمة خالد اسماعيل علي ، (بغداد) مطبعة المجمع العلمي ، ص14 .

محلة بني مِزيَنة (ماسنيون ،1979،ص70 ؛البراقي ، 1987،ص143) ،وعدت مدينة الحيرة حداً من حدود الكوفة (المركز) من جهتها الجنوبية الغربية (الجنابي،1967،ص 11)،فيما يحدها نهر البويب من جهتها الجنوبية الشرقية (ماسنيون ، 1979 ، ص 70 ؛البراقي ، 1987 ، ص 143) .

ثانياً : الحدود الجغرافي والادارية لضواحي الكوفة:

تقع ضواحي الكوفة في المنطقة المعروفة بسواد الكوفة وهي تشكل مع سواد البصرة منطقة سواد العراق فـ " السواد سوادان ، سواد البصرة وسواد الكوفة " (ياقوت الحموي ، 1977،ج3،ص273) ، وجاء تعريف سواد الكوفة عند ابن منظور(2000) بانه: " ما حوالي الكوفة من القرى والرساتيق [1] " (ج7 ، 294) ،وقد تطور مفهوم السواد مع استقرار المسلمين في الامصار الاسلامية فصار يلحق بالمدن المحيطة بها ويسمى بأسمها فأصبح يعني عموماً الاراضي الزراعية والمناطق المحيطة بالمدن وهي ريف المدينة الذي يحمل اسمها (ابراهيم ،1988،مج 39 ،ج 2،ص 4) ، اما لفظة الضاحية وجمعها ضواح [2] فتعني من بين معانيها " الضواحي القريبة من المدينة العظمى " (ابن ابي حديد ، 1996،مج 4 ،ج 7،ص 267) وهي الناحيةالبارزة من كل بلدة (ياقوت الحموي،1977،ج3،ص449؛عدد من المؤلفين،1988،ص447 ؛الفراهيدي،2003،ج3،ص296) وتعني ايضاً الاصقاع وهي " النواحي من الارض "(ابن سيدة ، 1319، ج12 ، ص58)، فهي اذاً مرادفة للفظة الناحية ، وتعني كذلك الكور لان الكورة كل صقع اشتمل على عدة قرى ولابد لكل قرية من قصبة او مدينة او نهر يجمع اسمها (ياقوت الحموي ،1977،ج1، ص ص 36،37)، مما تقدم يتبين لنا ان الكور و الاصقاع هي ضواحي المدن او نواحيها وهي تعني كور الولاية وصقاعها التابعة لها .

احيطت مدينة الكوفة المركز بمجموعة من طساسيج [3] سواد العراق الموجودة قبل نشأة المدينة وهي وهي ضواحيها مثل طساسيج البهقباذات الاعلى والاوسط والاسفل(ماسنيون ،1979 ، ص 31) وتقع مدينة الكوفة مركز الولاية في طسوج البهقباذ الاسفل (علي 2012، ص 29) وتحيط بها طساسيج ضواحيها ، فمن جهتها الشمالية يمتد طسوج استان العال ويقع ضمن حدوده الادارية طسوج مسكن وقطربل وبادوريا والانبار(ابن خرداذبة،1889م،ص7) ،وينتهي الامتداد الاداري لضواحي الكوفة الشمالية عند طسوج مسكن لانه رأس الحد بين السواد وارض تكريت(البكري،1948،ج2،ص572؛ياقوت الحموي،1977،ج2،ص 503) ، واما جهتها الجنوبية والجنوبية الغربية فتقع طساسيج كورة البقهباذ الاسفل (فرات بادقلي ، والحيرة ، والسيلحين) ،وتنتهي اعمال هذا الكورة ببارق وهي من اعمال القادسية في

([1]) الرستاق : هي لفظة فارسية معربة فسر معناه ياقوت الحموي (1977) فأجاد فذكر انها تعني في بلاد فارس كل موضع فيه مزارع وقرى وهو عند الفرس بمنزلة السواد عند اهل بغداد ، وهو اخص من الكورة او الاستان (ج 1 ، ص ص 37-38).

([2]) عدد من المؤلفين (1986) ، *المنجد في اللغة والاعلام* (ط26)، بيروت :دار المشرق ، ص 447.

([3]) طساسيج : ومفردها طسوج ، وهي لفظة استخدمت في سواد العراق منذ الاحتلال الفارسي الساساني حيث قسم العراق انذاك الى 12 كورة و60 طسوجاً واستمر هذا التقسيم حتى الفتح الاسلامي وبعده مع اضافة بعض التعديلات عليه (ياقوت الحموي ، 1977 ، ج1 ، ص ص36،37).

الكورة والحد الفاصل بين القادسية وولاية البصرة (ياقوت الحموي ، 1977،ج1،ص 319)، وتتاخم حدود الضواحي الجنوبية اراضي نجد ،فما ان نخرج من ارض العُذيب وهي من اعمال البهقباذ الاسفل وحد السواد فيها حتى ندخل ارض نجد (ابن خرداذبة،1889م،ص126؛ياقوت الحموي،1977،ج4،ص97) ويقع طسوج الجُبة والبُداة الى الجهة الشرقية من الكوفة(ماسنيون، 1979،ص34) وهو من اعمال كورة البهقباذ الاوسط(ابن خرداذبة،1889،ص8) ،كما يقع طسوج روستقباذ من كورة استان شاذقباذ الى الشرق(ياقوت الحموي 1977،ج3،ص 79) من الكورة ايضاً ،وتشكل بادية السماوة الحدود الغربية لضواحي الكوفة وتفصلها عن الشام (الحميري ،1975،ص 322؛ياقوت الحموي ،1977،ج3 ،ص245).

المبحث الثاني : الجوانب الاقتصادية المؤثرة على الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي في ولاية الكوفة وضواحيها

تعد ولاية الكوفة وضواحيها من الولايات المزدهرة اقتصادياً ، فقد اشتملت ربوعها اراضي زراعية خصبة كان محصلته تنوع في منتوجها الزراعي،كما شهدت الولاية عموماً نمواً وتطوراً صناعياً خلال فترة بحثنا الزمنية تبعاً لحاجة المجتمع المتطور من السلع والبضائع ، هذا و ان تمتعها بموقع جغرافي استراتيجي متميز قد جعلها ثغرا من ثغور البادية ومحطة لتبادل السلع والبضائع داخلياً وخارجياً وملتقى القوافل التجارية المارة فيها او القادمة اليها من شبه الجزيرة العربية ومصر والشام ، فضلا عن كونها مركزاً لقيادة الدولة العربية الاسلامية في خلافة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) ، فكان ذلك كله دوره في ان تترك الجوانب الاقتصادية اثرها الواضح في حياة افراد مجتمع الولاية ومكنهم من ان يحققوا اكتفاءً ذاتياً في كثير من الاحيان، وقد انعكس الرخاء الاقتصادي على الحياة الاجتماعية وطرازها والمستوى المعيشي الذي ظل مرتفعاً لمعظم افراد الولاية وضواحيها (هذا مع الاخذ بالاعتبار التقسيم الطبقي لافراد مجتمع الولاية واستثناء الازمات السياسية و الاقتصادية التي مرت بها الولاية خاصة) ، فامتلك العديد منهم الدور والقصور والاراضي الزراعية والضياع ، او كانوا من اصحاب المهن والصناعات او تجاراً درت عليهم مهنهم وتجاراتهم مقداراً لابأس به من الاموال مكنتهم من التمتع بمستوى معيشي لا بأس به ،ولكي نستطيع ان نفهم تأثير الجوانب الاقتصادية على الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي لأفراد الولاية لابد اولاً ان نستعرض الادوات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية) التي اسهمت في تحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية في الولاية وضواحيها ، فقد ركزت سلطة الولاية على مسألة رفع معدلات التنمية الاقتصادية فيها والعمل على تنفيذ المشاريع العمرانية وتنشيط القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، كما سنرى بين ثنايا هذا المبحث لرفع المستولى الاجتماعي والمعيشي لافراد الولاية .

فأما من الناحية الزراعية فالولاية (كما سبق ان ذكرنا) تعد جزءاً من سواد العراق وهي تشتمل " ما حوالي الكوفة من القرى والرساتيق"(ابن منظور،2005،ج7،ص 294) ،وكان المسلمون قد بذلوا جهوداً استثنائية في سبيل احياء الاراضي الزراعية بعد استقرار الاوضاع في الولاية لاسيما وان معظم تلك الاراضي والمشاريع الاروائية

فيها قد تعرض للتخريب على اثر انشغال الفرس في حروبهم مع العرب المسلمين الفاتحين (البلاذري ،1987 ، ص 410)،وكان لسلطة الدولة عامة والولاية خاصة (طوال حقبة بحثنا) اليد الطولى في اتخاذ سلسلة من الاجراءات لتحقيق ذلك نذكر منها على سبيل المثال ما تم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) (13-23هـ/634-643م) من استصلاح للاراضي الزراعية التي لا مالك لها والتي تم استصفائها لصالح بيت المال في الولاية لغرض تعميرها واحيائها (الطبري،2005،ج2،ص ص443، 444) او فيما بذله الامويين من جهود موفقة في تعمير السواد وإحياء الاراضي الزراعية ونذكر في خدمة هذا المعنى الحملة التي قام بها متولي خراج العراق في عهد الخليفة الاموي معاوية بن ابي سفيان (41-66هـ/661-685م) لاصلاح اراضي البطائح (الحميري،1975،ص440؛ البلاذري،1987،ص411) للاستفادة منها وتعميرها ، كما لم تقف الدولة بوجه من يريد استصلاح الاراضي من العامة والخاصة من افراد ولاية الكوفة او غيرهم ، ومما لا شك فيه ان لهكذا اجراءات صداها الايجابي على المستوى المعيشي لافراد الولاية لاسيما المزارعين منهم الذين استفادوا من قرارات الدولة وحفزتهم لإحياء الاراضي الزراعية والاستفادة مادياً من ذلك ، ونشير في هذا الصدد لإجراءات الوالي زياد بن ابيه الذي كان يقطع الاراضي للخاصة والعامة ما مساحته ستين جريباً [1] ويشترط على من يقطعه ان يدعه سنتين فان عمرها واصلحها اصبحت له وإلا أُخذت منه (البلاذري ، 1987 ، ص ص 505، 506) فأنعكس صدى هذا الاجراء ايجابيا على الناحية الزراعية في الولاية ومستوى الفلاح المعيشي فأصبح مالك الارض التي يعمل فيها فحقق بذلك مصدراً مالياً ثابتاً له ، كما نذكر في هذا المجال استعانة سلطة الولاية بالقطاع الخاص لإعمار الاراضي كما حين انفق مسلمة بن عبد الملك (ت121هـ/737م) من ماله الخاص لإيقاف الفتوق المائية التي اغرقت مساحات من الاراضي الزراعية فتمكن له اصلاح اراضي السيبين من ضواحي الكوفة وتآلف الآكرة والمزارعين وتعمير الارض حتى إن عدداً لا بأس به من الناس الجأوا اليه اراضيهم تعززاً به (البلاذري ، 1987 ، ص 413).

ان اجراءات الدولة في مجال التنمية الزراعية التي انعكست آثارها على الحياة الاجتماعية والمستوى المعيشي للفرد لم تقف عند هذا الحد بل رعت الدولة الفلاحين انفسهم على اعتبار انهم اصحاب الارض ومصدر من مصادر الجباية المالية (ذنون، 1985،ص196) بما فرض عليهم من ضرائب فهم القائمون على اصلاح الارض وتعميرها ، فكانت سياسة الدولة معهم (لاسيما اهل البلاد الاصليين من الفلاحين) واضحة منذ البداية في ان تترك الارض بيدهم لحراثتها مع قيامهم بأعمال اخرى يفترض انها تحقق نفعاً للدولة كأصلاح الطرق والجسور والعمل في الاسواق(الطبري ،2005،ج2،ص444) لانهم كانوا انفسهم يتولون بيع محاصيلهم الزراعية ، ونشير في ما يخدم ما تقدم من المعنى الى اجراءات والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (75-95هـ/694-713م) في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/ 684-705م)

(1) الجريب : من الارض مقدار معلوم الذراعوالمساحة ، وهو عشرة اقفزة ،كل قفيز منها عشرة اعشراء، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب .(ابن منظور،2005،مج2،ص76).

في اعادة الفلاحين والمسلمين الجدد من الموالي [1] الى قراهم التي نزحوا عنها مما سبب قلة في الواردات الضريبية المفروضة على الاراضي الزراعية في ولاية الكوفة ، فأصدر اوامره بإعادتهم والعمل على مساعدتهم للبدء بحياة جديدة وذلك بأسلافهم مليوني درهم ليتمكنوا من الاستمرار في زراعة الارض (ابن خرداذبة ،1889م، ص15 ؛ ذنون ،1985 ، ص196) ،كما ان تخفيض الدولة للضرائب المفروضة على الاراضي الزراعية قد خفف عن كاهل الفلاحين واصحاب الارض ولا شك انه حسن من وضعهم الاقتصادي ومستوى معيشتهم ، فقد أُجري تعديل على نظام الجباية القديم الذي كان قد طبق مع بداية تمصير ولاية الكوفة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وكان قد أسن قرارً يقضي في ان تفرض ضريبة الخراج [2] على مساحة الارض زرعت ام لم تزرع (ابو يوسف، د.ت،ص37؛ البلاذري،1987،ص 375) وربما كان دافعه من اتخاذ هذا التطبيق انذاك الى تحقيق دعم اقتصادي مالي للدولة وتشجيع الفلاحين على زراعة ما تحت ايديهم من اراضي غير مستثمرة ليتم استصلاحه (علي ، 2012 ، ص 426)، وأثبت هذا النظام فاعليته في ولاية الكوفة وضواحيها في العصور اللاحقة بدليل الفوائد والمردودات المالية التي حققتها الولاية خاصة في الفترة المبكرة من حقبة البحث فقد وصلت واردات السواد على عهد الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) الى مائة الف الف وثمانية وعشرين الف درهم (الصولي،1994،ص230 ؛ ابن عبد البر، 2002 ،ص554 ؛ الابشيهي ، د. ت، ج1،ص175) ، واستقرت على ذلك في عهد معاوية بن ابي سفيان فجبى واليه على الكوفة انذاك زياد بن ابيه مائة الف الف من اراضي السواد في البصرة والكوفة ، منها اربعون الف درهم من اراضي ضواحي الكوفة وحدها (البلاذري ، 1996، ج5،ص 227) ، وكانت عملية نجاح تطبيق هذا النظام قائمة على ثبات واستقرار نظم الري وصلاحية الارض الزراعية وتوفير ايدي عاملة في الزراعة وثبات واستقرار الاسعار (العلي ، 1990،ص ص71،78) وظل هذا النظام معمولاً به حتى عهد الخليفة العباسي المهدي (158-169هـ/774-785م) الذي امر بتغير نظام جباية الضرائب من نظام المساحة الى تطبيق نظام خراج المقاسمة حيث لم يَعُد نظام الجباية القديم يجدي نفعاً مع تغير الاوضاع الاقتصادية التي أسهمت في انخفاض مستوى الاسعار فلم تَفِ الغلات المزروعة بتسديد مبلغ ضريبة الخراج المفروضة على الارض الزراعية(ابن رجب الحنبلي،1985، ص118) وأصبح عبئ هذا النظام القديم ثقيلاً على الفلاحين في ضواحي الكوفة لاسيما بعد ان القت الظروف السياسية والاقتصادية بثقلها على مقدار ما كان يتحصلهُ الفلاحين من واردات مالية من اراضيهم [3]، هذا على الرغم من

([1]) الموالي : وهو عند العرب وسط بين الحر والعبد والغالب فيه ان يكون معتقا،فكل عبد اعتق صار مولى والموالي ثلاث انواع : مولى عتاقة ، ومولى عقد ، ومولى رحم ، وهناك انواع اخرى من الولاء منها ولاء التباعة ويعرف ايضا بولاء الاسلام او الانقطاع او الخدمة. (علي ،2012، ص288).

([2]) ضريبة الخراج: وهي الضريبة التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) حينما امر بمسح السواد ودفعه للفلاحين الذين كانوا فيه على غلة كل سنة (ياقوت الحموي،1977،ص40).

([3]) ان عملية تبديل نظام خراج المساحة وتطبيق نظام خراج المقاسمة لا يعني عدم فعالية النظام القديم بقدر ما يشير الى تأثر النظام الضريبي بتغير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة العربية الاسلامية عموماً وان محاولة فرض نظام ضريبي واحد طوال حقبة زمنية طويلة يضر بمصلحة الدولة التي لابد لها من مواكبة المتغيرات وتلافي الخسائر المادية التي تحدث من جراء اضطراب الاوضاع السياسية والاقتصادية ، فولاية الكوفة شهدت اضطرابات سياسية (حرب صفين ، ظهور

وجود اجراءات اصلاحية قام بها بعض خلفاء بني امية ومنهم عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-719) الذي أمر واليه على الكوفة عبد الحميد بن عبد الرحمن (ت110هـ/728م) بأن يترفق بأهل الارض من الفلاحين ويتعهدهم بالرعاية والعناية والرفق والتسكين ويُفرق بين الاراضي الغامرة والعامرة وان لا يأخذ ضريبة الخراج الا من اصحاب الارض العامرة (البلاذري،1996،ج8،ص147؛ الطبري،2005،ج4،ص375) اي المزروعة فعلياً حتى لا يضطرهم الاهمال الى استنزاف اموالهم ويجبرهم ذلك على ترك اراضيهم (البلاذري ، 1996،ج8 ، ص 152- 153).

واستكمالاً لما سبق ذكره فقد جرى إستحصال ضريبة الخراج وفق نظام المقاسمة في عهد الخليفة العباسي المهدي الذي تم تطبيقه وعلى وفق النصف من غلة الاراضي والاقطاع (ابن الطقطقي ، 1894م، ،ص 198) ، ثم امر من بعده الخليفة الرشيد (170-193هـ/786-808م) برفع العشر الذي كان يستوف من الارض بعد النصف (الطبري ، 2005 ، ج5 ، ص385) ، ولاشك ان هكذا اجراءات خففت الكثير عن كاهل الفلاحين المالي .

اما في المجال الصناعي فقد عدت ولاية الكوفة وضواحيها من الولايات المزدهرة صناعياً وترك الازدهار الصناعي اثره الواضح على مجتمع الولاية التي امتهن العديد من افراده مهن وحرف مختلفة ، فضواحي الكوفة كانت مركزاً من المراكز القديمة (قبل تمصير الكوفة) لصناعات متنوعة مثل المنسوجات والصناعات الخشبية وصناعة الادهان والعطور وغيرها من الصناعات التي لاحها التطور الذي شهدته الولاية عموماً ، فبعد تمصير الكوفة واختلاط العرب المسلمين الذين استقروا فيها بأهل البلاد الاصليين ونتيجة للتلاحق الثقافي والحضاري بين افراد الولاية قد جعلهم ذلك يتأثرون بترف العيش ويميلون الى الاعتناء بمظهرهم وملابسهم ويقبلون على اقتناء الفاخر من الثياب (الزبيدي ،1970 ،ص191) ، فأسهم ذلك في ازدهار صناعة المنسوجات في الولاية وضواحيها لاسيما وان المنسوجات الكوفية قد تميزت بجودتها نظراً لبراعة النساجين الكوفيين وإتقانهم لعملهم فضلاً عن كثرة اعدادهم ، ناهيك عن الرقابة المحكمة التي خضعت لها الصناعة عموماً في الكوفة عن طريق المحتسب (صالح ،2001،ص175)كما كان للدولة ورش خاصة خضعت لسلطتها وكانت تحت اشرافها ويتضح ذلك فيما رواه البلاذري (1996) لنا عن مراقبة والي الكوفة(في عهد الخليفة هام بن عبد الملك) يوسف بن عمر (121-124هـ/738-741م) لمصنع نسيج الوشي في الولاية وكان يؤتى له بالثوب المنسوج فيعد ابياته فأن وجد فيه صف ناقص امر بضرب عامله خمسمائة سوط ، كما ويمرر ظفره على الثوب فان علق به سلك الثوب ضرب حائكه (ج13، ص430) .

وقد تميزت مدن بعينها بمنسوجاتها وتبوأت الحيرة (من ضواحي الكوفة) مركز الصدارة في ذلك بما تواجد فيها من نساجون امتهنوا نسج الاقمشة من القز والكتان والصوف وصنعوا تلك الموشاة بالقصب والمطرزة بالذهب (غنيمة، 1936، ص82) ، كما أقبل اهل الكوفة على ارتداء جباب الحيرة المكفوفة بالحرير (ابن بدران ،

الخوارج) القت بظلالها على النواحي الاقتصادية في البلاد وادت الى تذبذ الواردات الخراجية للولاية (علي ، 2012،ص ص431، 434).

1979،ج3،ص68) ، هذا وقد وصفت مدن اخرى مثل مدينة قصر ابن هبيرة [1] بانها كثيرة الحاكة واليهود (المقدسي ، د.ت ، ص 121) ويعتقد ان الثياب المعروفة باليهودية ربما صنعت في هذه المدينة (ناجي ،عبد الجبار ، 1970، ص279) ، كما اشتهرت ولاية الكوفة بعمل الثياب المروية المنسوبة الى قرية من قرى الكوفة عُرفت بهذا الاسم (السمعاني ، 1980 ،ج 11، ص 260)طافت شهرتها الافاق وقد اشار الذهبي (1990) حين تكلم عن الفقيه مالك بن انس (ت179ه/795م) الى ارتدائه الثياب المروية الجياد (ج 11، ص 320) ، وصنعت في النعمانية من ضواحي الكوفة الثياب والاكسية العسلية الصوفية (المقدسي ، د.ت ، ص 128)، واما الثياب النرسية فقد اشتهر نساجو نرس من ضواحي الكوفة بعملها (ياقوت الحموي ، 1977 ، ج5 ، ص 280 ؛ ابن منظور ، 2005 ، ج14 ، ص 231).

وان ما تقدم يدل على اتقان النساجون الكوفيين لحرفتهم مما جعل عدد من افراد المجتمع الكوفي يلجئون اليهم لابتكار منسوجات خاصة بهم أسبغوا عليها اسمائهم ولنا في هذا المجال ان نذكر الاقبية الداودية المنسوبة الى داود بن قحذم سيد بكر بن وائل الذي اقبل مع مائة من قومه وعليهم الاقبية الداودية على الخليفة عبد الملك بن مروان سنة(71هـ/690م) (الطبري ، 2005؛ ابن الاثير،د.ت،ج4، ص23) ، واشتهرت الولاية ايضاً بعمل الوشي الكوفية (ابن الفقيه الهمذاني ، 1302م، ص50) التي طافت شهرتها الافاق واقبل على ارتدائها الخاصة والعامة فقد عُرف عن الخليفة سليمان بن عبد الملك (96-99ه/714-717م) ارتدائه للوشي الكوفية (المسعودي ، 1989، ج2 ، ص 161) ، كما لاقت المنسوجات الكوفية المصنوعة من الخز شهرة واسعة واستخدمت في عمل عدة اصناف من الملابس كالجباب والقمصان والسراويل والعمائم والمناديل والمطرف والاردية والجوارب (ياقوت الحموي ،1993،ج2 ، ص702) .

ومن الصناعات الاخرى التي كان لها تأثير على الحياة الاجتماعية في ولاية الكوفة الصناعات الخزفية التي اسهم انتشار الدين الاسلامي في ترويج اقتنائها عوضاً عن استعمال الاواني الذهبية والفضية التي حرم الاسلام تناول الطعام والشراب فيها (مرزوق،محمد عبد العزيز ،1964، مج20 ، ص109) ، كما خدمت الصناعة مجال الاعمار والبناء فقد اثبتت التنقيبات الاثرية في موضع الكوفة عن انتشار صناعة القاشاني المزجج واستخدامه في البناء (مصطفى،1956، مج 12،ج1 ،ص4)كما استعمل الخزف في بناء الدور فكانت شقف الخزف تخلط مع اللبن وتستخدم في بنائها (البلاذري ، 1987 ، ص 396) ، هنالك ايضاً الصناعات الخشبية التي اشتهرت بها ضواحي الكوفة لوفرة المواد الاولية من الاخشاب على أثر انتشار البساتين و اشجار النخيل ، فعُملت الاقداح من الخشب في منطقة دير الجماجم من ضواحي الكوفة (ابن عبد البر ، 2002 ،ص267 ؛الحميري ، 1975، ص 254)، وكان لأهل الحيرة فضلهم في اعمال النجارة الخاصة في مجال العمارة وبناء القصور والبيع والديارات ، واعمال النجارة الخاصة بالمفروشات المنزلية (غنيمة ، 1936 ، ص 85) ،كما وكان

([1]) مدينة قصر ابن هبيرة : وهي مدينة منسوبة الى والي الخليفة مروان بن محمد على العراق يزيد بن عمر بن هبيرة وتقع على نهر يأخذ من الفرات يقال له الصراة ، ولم يكتسب الموضع مقوماته كمدينة الا في العصر العباسي لانها اعتبرت مقراً خاصاً للولاة والعمال ، فضلاً عن وقوعها على طريق الحج البري بين بغداد ومكة . ينظر : اليعقوبي احمد بن يعقوب بن وهب بن واضح (ت292هـ/ 904م) (2002) *البلدان* ، وضع حواشيه محمد امين ضناوي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ص145 ؛ علي،2012، ص ص 123،124).

لصناعة العطور والأدهان نصيب من الازدهار في الولاية لأسباب منها ميل اهل الكوفة لاسيما الميسوري الحال الى التعطر واقتناء الفاخر من العطور والادهان على اثر انغماسهم في حياة الترف ونعومة العيش فضلاً عن وفرة المادة الاولية لصناعتها في المزارع والبساتين المنتشرة في ضواحي الكوفة والمزروعة بالازهار والرياحين ومختلف انواع الورد كالبنفسج والخزامي والاقحوان والشيح والقيصوم والشقائق والزعفران (البلاذري ، 1987،ص390) وعُد دهن البنفسج والخيري من اجود الادهان العطرية التي اشتهرت ضواحي الكوفة بصناعته وصدر الكوفيين منه الى سائر الاقاليم الاخرى (ابن حوقل ،1992،ص261).

ولا زلنا في اطار توضيح الازدهار الصناعي الذي شهدته ولاية الكوفة خلال حقبة بحثنا حيث انعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المعيشة وطرازها فشهدت صناعة الذهب على سبيل المثال تطوراً ملحوظاً لاسيما بعد اتساع نطاق حركة الفتوحات الاسلامية وتدفق الغنائم على المقاتلين المسلمين وفيها من الذهب والفضة والاحجار الكريمة الشيئ الكثير ، وقد تعاملت الدولة العربية الاسلامية معها بحذر شديد ووزِعَت على المقاتلين وفق خطة منظمة ومدروسة وتحت اشراف متخصصين عينتهم الدولة تولوا جمعها وقبضها وتوزيعها وفقاً لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه (صل الله عليه وسلم) (الطبري،تاريخ 2005،ج2،ص ص438،360) ، وان توفر هذين المعدنيين بتدفق الغنائم قد أسهم في تطور صنعة الصياغة ورواجها لإقبال الناس لاسيما النساء على ارتداء الحلي الذهبية فصنعت لهن الاكاليل والاساور والخلاخيل والمعاضد والقلائد والعقود والخواتم كما صنع العديد من اغنياء الكوفة بعض ادواتهم من الذهب او الفضة لإظهار الترف (الزبيدي ، 1970 ، ص 205) ، ومن الصناعات الاخرى التي أظهرت الرقي الاجتماعي لأفراد الولاية صناعة الاثاث المنزلي كالسجاد والبسط والحصير ، فكانت البسط الحيرية ذات شهرة قديمة(غنيمة ، 1936 ، ص83)، وعرف عن مدينة النعمانية من ضواحي الكوفة صناعة الطنافس الحيرية وهي نوع من انواع البسط ذو خمل رقيق (ابن منظور، 2005 ، ج9 ، ص50) وهي تشابه في صناعتها البسط الحيرية (ابن رستة ، 1988، ص 169) كما عملوا الانماط(غنيمة ، 1936 ، ص 83)وهو من انواع البسط التي تعلق على الجدران لتزينها(الزبيدي ،1970 ،ص 195) اما سكان الولاية الاقل حظاً في مستواهم المعيشي فانهم استعانوا بالحُصر التي كانت تبسط في الدور ليجلس عليها وكانت تصنع من القصب والحلفاء (السمعاني ،1980 ،ج2 ، ص ص 324 ،325 ،326) المنتشر وجوده في ضواحي الكوفة.

وكان لإجراءات الدولة المالية في الولاية أثرهِ في التخفيف عن كاهل أهل الصناعات ودوره في ازدهار صناعاتهم وانتشارها لاسيما غير المسلمين منهم الذين كانوا يدفعون ضريبة الجزية التي يلتزم اهل الذمة بأداءها للدولة العربي الاسلامية (ابن سلام ، 1988، ص 40) ،فقد كان من الجائز ان تستوفى تلك الضريبة بشكل مواد عينية بدلاً من الدراهم كما حين أمر الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) بأن تؤخذ جزية رعية اهل الكوفة من اهل كل صناعة من صناعتهم بقدر ما فرض عليهم ، وعلى نهجه سار الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) من بعده(اليعقوبي ، ، 1993، ج2 ،

ص 44) وتابع اخذ الجزية والخراج من اهل الصناعات من عمل ايديهم فأُخذ من اهل الابر والمسال والخيوط والحبال من صناعتهم (ابن عبد البر ، 2002 ، ص 534)
اما في مجال التجارة الداخلية والخارجية فقد تمكنت الولاية بما تميزت به من موقع جغرافي ملائم بأن تكون ثغراً من ثغور البادية وموقع من مواقع التبادل التجاري لاسيما وانها محطة مهمة من محطات الحج وملتقى القوافل التجارية القادمة من شبه الجزيرة العربية والشام ومصر (ابن رستة ، 1988 ، ص ص 165،164) وقد نشطت التجارة الداخلية والخارجية بفضل عوامل اخرى فضلاً عما سبق ومنها ازدهار المنتجات الزراعية والصناعية والمتاجرة بالفائض منها ، وارتباط مركز الولاية مع الضواحي بشبكة واسعة من الطرق البرية والنهرية ، فالبرية منها كانت جزءاً من طريق الحج الرابط بين بغداد ومكة الذي كان لابد له من المرور بضواحي الكوفة مثل مدينة كوثى , وقصر ابن هبيرة ، وسوق اسد ثم يدخل الكوفة المركز ومنها الى شاهي والقادسية ثم العذيب ومنها الى مكة (ابن خرداذبة ، 1889م ، ص125 ؛ابن رستة، 1980،ص 159ص،165) اما من اراد الاتجاه الى الغرب فكان عليه ان يمر بالحيرة والقطقطانة (ابن خرداذبة ، 1889م ، ص99) ومن اراد واسط اتجه نحو دير العاقول والنعمانية (ابن رستة ، 1988 ، ص 169)، كما ارتبطت الولاية بشبكة من القنوات المائية التي استخدمت كوسيلة نقل سريعة ورخيصة لنقل السلع والبضائع والاشخاص بين المركز والضواحي لاسيما وان الولاية عموماً قد ضفرت بالعديد من الجسور (ابن رستة،1988،ص165؛ البلاذري ، 1987،ص351) والقناطر (البلاذري،1987،ص402) والمسنايات (البلاذري ، 1987،ص 396) والمعابر (الطبري ، 2005، ج4 ،ص219)التي ربطت قراها ومدنها الواحدة بالاخرى ، ناهيك عن الاهتمام الكبير الذي اولته سلطة الولاية لحركة التجارة الداخلية والخارجية من خلال سلسلة من الاجرءات التي كان لها دورها في الحفاظ على سلامة وامن القوافل التجارية المارة بها من اللصوص وقطاع الطرق وتخويفهم بالعقاب الرادع لهم ، ومن تلك الاجراءات استعانة السلطة بالقبائل لحماية الطرق والاسواق ونشير في هذا الجانب لما امر به والي الكوفة زياد بن ابيه بأن جعل صلحاء كل ناحية ومن له وجود كبير فيها ضامن للطريق المار بديارهم وَحَدَ لكل منهم حداً وحملهم مسؤولية تلك المنطقة وجعلها تحت اشرافهم حتى بلغ الامن مبلغه غي عهده (ابن عبد ربه ، د.ت ، ج5 ، ص ص9، 21) وليس بين ايدينا فيما اعتمدناه من مصادر في البحث نص يؤكد استمرار هذا الاجراء من بعده الا فيما ذكره ذنون عن الحجاج بن يوسف الثقفي وكان قد جعل اهل كل منطقة مسؤولين بالتضامن عما يصيب القوافل التجارية التي تمر بأرضها (ذنون ، 1985،ص 130)كما ان هناك ما يشير الى تطور النواحي الادارية والأمنية في ولايات الدولة عموماً وأول أشارة تردنا عن ذلك تعود لعهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/ 717-719م) وقد ورد عند ابن الحكم(د.ت) ما نصهُ " وكتب عمر بن عبد العزيز الى صاحب السكك " (ص136)، وهو نص يجعلنا نجزم بوجود هذه الوظيفة في عموم ولايات الدولة العربية الاسلامية وليس في الكوفة وحدها ،فيما روى الطبري في حوادث سنة (126هـ/ 743م) ان بشر بن نافع كان على سكك العراق في خلافة يزيد بن الوليد (126- 127هـ/ 743-744م)(2005، ج5 ، ص58)،كما جاء عنده في موضع اخر ان الخليفة هارون الرشيد (170-193هـ/ 786-

808م) قد اوكل حماية الطريق بين همدان والري لمحمد بن الجنيد (الطبري ، 2005، ج5 ، ص426) ، وهو امر يجعلنا نفترض حصول تطور وتخصص في امر هذه الوظيفة فأصبح لكل طريق موظف خاص مسؤول عن حمايته ولعل فيما يلي اثبات لصحة ما ذهبنا اليه فقد أصبحت هذه الوظيفة تعرف بولاية الطريق على عهد الخليفة العباسي المتوكل (الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج6،ص216).

وان ما تقدم يجعلنا ندرك حجم الازدهار الذي شهدته حركة التجارة الداخلية بين ضواحي الكوفة ومركز الولاية حتى أخذ التاجر الكوفي يتنقل ببضائعه بين اسواقها امناً مطمأناً وانعكاس ذلك على المستوى المعيشي لافراد الولاية ،فهذا الفقيه ابي حنيفة النعمان (ت150هـ/ 767م) كان تاجراً يرسل بضاعته نحو بغداد ويشتري منها الامتعة ويحملها الى الكوفة (الخطيب البغدادي ، ، 2001، ج15 ، ص493) ،ومثله التاجر زهير بن ميمون الفرقبي (ت 155هـ/ 771م) كان يتجر بين ناحية فرقب وبين الكوفة المركز (ياقوت الحموي 1993 ، ج3 ، ص 1328) كما تزايد النشاط التجاري الخارجي لاهل الكوفة وضواحيها حتى قيل ان من دخل فرغانة القصوى [1] والسوس الاقصى [2] لابد له ان يرى تاجراً بصرياً او حيرياً (ابن الفقيه ، 1302م ، ص 15ص ، 119) ومن الراجح ان صفقات تجارية مهمة كانت تتم بين تجار كوفيين وتجار اخرين من مدن واقاليم اخرى لاسيما وان الكوفة ومدن ضواحيها كانت نقاط التقاء القوافل التجارية وقوافل الحجيج التي كان لابد لها من المرور بها ، كما ان قوة النشاط الاقتصادي في الكوفة وضواحيها قد تركز في المنشآت التجارية التي يعبر عنها بالاسواق وكان بعضها متخصص في المواد الزراعية فيما تخصصت اسواق اخرى بالمنتجات المصنوعة (ماسنيون ، 1979 ، ص ص92 ،96، 104-105 ، 124-125).

المبحث الثالث : الحياة الاجتماعية ومستوى المعيشة والاسعار في ولاية الكوفة وضواحيها حتى نهاية القرن الثاني الهجري

في درستنا للحياة الاجتماعية ومستوى الاسعار في ولاية الكوفة وضواحيها في هذا المبحث سنسير وفق منهج يقضي بتوضيح تأثير الجوانب الاقتصادية على نواحي الحياة الاجتماعية في حياة افراد المجتمع الكوفي الذي تعددت وتنوعت عناصره المجتمعية واختلفت لغاتهم وتباينت طباعهم وثقافتهم وعاداتهم ، فقد تألف المجتمع الكوفي من العرب والموالي والعبيد الى جانب وجود اقليات دينية من النصارى واليهود كلهم انصهروا في بوتقة واحدة وكونوا مجتمعاً ذو طابع خاص تأثر بالجوانب الاقتصادية المختلفة التي نعمت بها الولاية ، وانعكس الرخاء الاقتصادي على مستوى المعيشة وطرازها وعلى الاسعار فكثرت الاموال لدى معظم افراد المجتمع الكوفي ، ولم تكن الملكية الفردية مقيدة فأمتلك العديد منهم الدور والقصور والقرى والضياع والاراضي الزراعية لاسيما وان الدولة اتبعت سياسة خاصة في اقطاع الاراضي

(1) فرغانة: مدينة وكورة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان ، كثيرة الخير واسعة الرستاق ، قصبتها اخسيكث فيها من الورد والوان الفواكه كثير . (ياقوت الحموي ، 1977 ، ج4 ، ص253).

(2) السوس الاقصى : وتقع في المغرب الاقصى على ساحل البحر المحيط بينها وبين القيروان ثلاثة الاف فرسخ . ينظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج3 ، ص 281 .

الزراعية للمقاتلين الذين شهدوا فتح اراض العراق مكافئة لهم وسعياً في تشجيعهم على الاستقرار في الولاية ، فقد مكن قرار الخليفة عثمان بن عفان(رضي الله عنه)(23-35ه/643-655م)على سبيل المثال بمبادلة الاراضي المقطعة في الكوفة بما يمتلكه بعض الصحابة في الجزيرة من اراضي (الطبري ، 2005، ج3،ص91)من ظهور طبقة استقراطية من اصحاب الاراضي والضياع ، فعلى اثر هذا القرار اشترى طلحة بن عبيد الله (ت36ه/656م) من المقاتلين الذين شهدوا القادسية والمقيمين بالحجاز ارض النشاستج من ضواحي الكوفة فعمرها واصبحت من اكثر الاراضي غلةً ودخلاً(الطبري ، 2005 ، ج3 ، ص ص 91، 110)وقد ذكر البلاذري (1996)انها كانت تدر عليه ما مقداره اربعمائة الف درهم (ج10 ، ص117)كما عرض الخليفة عثمان على الاشعث بن قيس شراء ظيزناباذ من ضواحي الكوفة وان يأخذ منه ارضه التي في حضرموت (الطبري ، 2005 ، ج3 ، ص 91) وامتلك البعض الاخر ملكيات فردية جاءت من حيازتهم لبعض الاراضي التي لا مالك لها والتي أُبيح لهم حق التصرف بها على كافة الوجوه (يونس ، 1986،ص61) كما أمتلكت اسر معروفة في الكوفة عدد من القرى والضياع منها اسرة طلحة بن عبيد الله الآنف الذكر، واسرة آل الاشعث التي كان لها ضياعاً وقرى متفرقة في الولاية (الطبري ، 2005، ج3،ص 91)هذا وأمتلك افراد عاديين من اهل الكوفة اراضي كانت مصدراً لعيشهم ونذكر في خدمة هذا المعنى امتلاك الصحابي عبد الله بن مسعود لضيعة تقع دون القادسية من ضواحي الكوفة (ابن سعد ، 1985 ، ج6 ، ص206) وكانت لعبد الله بن الحر (من الخارجين على سلطة الدولة الاموية) ضيعة معروفة في طسوج الجبة والبداة (الطبري ، 2005 ، ج4 ، ص147) وتحصلت لأخرين شراء اراضي الصلح في ولاية الكوفة وهي مما اباحت التشريحات الاسلامية شرائه من الاراضي فأشترى شريح القضي ارضاً بالحيرة (ابو يوسف ،د.ت، ص 62 ؛ ابن آدم، 1987، ص94) وما تقدم يتيح لنا الاستنتاج لما كانت توفره تلك الاراضي من مورد مالي ضخم لاصحابها اتاح لهم بحبوحة في العيش ومستوى معيشي مرتفع .

انعكس الرخاء الاقتصادي على نواحي أُخرى من الحياة الاجتماعية ومستوى معيشة افراد المجتمع الكوفة كالزواج والطلاق ، والطعام والملبس ، ففي القضايا المتعلقة بالزواج لاسيما ما تعلق بموضوع مهور النساء كان مستوى المعيشة والمكانة الاجتماعية اثره في ارتفاع صداق المرأة لاسيما بين طبقة الاغنياء ومن تمتعت بنسب شريف منهن (ليس في الكوفة وحدها بل في معظم ولايات الدولة العربية الاسلامية) فكان ذلك ادعى لان يطالب الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) بأن لا يزيد مهر المرأة عن خمسمائة درهم ، قال " لا تغالوا بصداق النساء ، فأنه لو كان تقوى أو كرماً في الدنيا كان نبيكم (صلى الله عليه وسلم) أولاكم به .." (البلاذري ، 1996، ج2 ، ص 101) فقد كان المترفون من الطبقة الخاصة يدفعون مهوراً عالية اضعاف هذا المبلغ ونذكر في خدمة هذا المعنى مهر مصعب بن الزبير لعائشة بنت طلحة وكان خمسمائة الف درهم واهدى لها خمسمائة الف درهم مثلها (البلاذري ،1996 ، ج7 ، ص19) ولما قتل مصعب تزوجت عائشة من عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي سيد بني تميم في زمانه لما قدم الكوفة واصدقها مهراً يوازي مهرها السابق (الاصفهاني ، ج10/ 55)، واهدى عمرو بن حريث (ت85ه/ 704م وكان والياً لزياد بن ابيه على الكوفة)

لما خطب ابنة لعدي بن حاتم الطائي عشرة الاف درهم عدا ما قدمه من صداق لها بلغ اربعمائة وثمانين درهم (البلاذري،1996،ج10،ص ص216، 217) ،وحينما تزوج والي العراقين (الكوفة والبصرة) الحجاج بن يوسف الثقفي من هند بنت اسماء اصدقها مهراً مقداره مائة الف درهم وهدايا كثيرة وجواري وغلمان (الاصفهاني ،1322ج10،ص55) ،و روى وكيع ان رجلاً من بني اد من اهل الكوفة اصدق امرأة من كندة مهراً مقداره مائة الف درهم ان تركها في دارها واربعة الاف درهم ان اخرجها من دارها (اخبار القضاة ،1950،ج2،ص 265) ،وحينما زوج قاضي الكوفة شبرمة ابن له اصدق زوجته الفي درهم (وكيع، 1950،ج3،ص 118)وان ما تقدم يجعلنا ندرك ما تمتع به مثل هؤلاء من موظفي الدولة من مستوى معيشي وفرته لهم على الارجح مقدار الرواتب المناسبة التي حصلوا عليها ،الا ان ذلك لا يعني في مطلق الاحوال ان يكون ذلك قاعدة عامة فالمجتمع الكوفي لا يختلف عن اي مجتمع اخر من حيث تنوع طبقاته بين العامة والخاصة واختلاف الارزاق الممنوح لموظفي الدولة فيما بينهم ومن عهد لاخر ، فاما الطبقة العامة من بسطاء الناس في مجتمع الولاية فلا شك انها كانت تدفع مهراً اقل مما كان يدفعه الاغنياء متناسباً مع مستوى دخلهم ومعيشتهم ، فقد زوج الفقيه الزاهد سعيد بن مسيب ابنه على مهر مقداره درهمين (ابن قتيبة ، 1996، ج4،ص 70).

اما فيما تعلق بطعام اهل الكوفة فكان متنوعاً ومختلفاً ومتناسباً مع الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد ومستواه الاقتصادي ، ولما كان اللحم ارفع طعام اغنياء الكوفة لذا فقد كانت سلطة الدولة في الولاية تقدمه لعامة الناس ومن لم يستطع تناوله على هيئة معونات ، فكان واحداً من اصناف الطعام التي قدمت على الموائد المعدة لاهل الولاية فقرائها ومحتاجيها وعابري السبيل وكل من اراد الحضور ، وهو امر عكس لنا الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به الولاية الامر الذي جعل ولاتها ومن له سلطة فيها يقتطعون جزءاً من واردات بيت المال لاطعام الناس تذليلاً للفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع الكوفي ، فكان الخليفة الراشدي علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) يطعم الناس في الكوفة الخبز واللحم ويكللها بالتمر من العجوة (ابن هلال الثقفي 1985 ، ص ص ،45، 65) رغبة منه في ان يكون الانفاق على الطبقة العامة من بسطاء اهل الكوفة على ارفع مستوى ، وهي عادة جرى عليها كل من جاء بعده من الخلفاء او الولاة المعينون على الولاية في اطعام عامة الناس من واردات بيت المال فيها فكان (على سبيل المثال لا الحصر) الوالي زياد بن ابيه يطعم السابلة وذوي الحاجات ويغدي الناس ويعشيهم ولا يرد عن طعامه احد وكانت له الف ناقة يؤتى له بلبنها وقد نثر التمر على الانطاع فيأكلون اللبن والتمر فإذا ارتفع النهار غداهم ثم عشى الناس بعد العصر(البلاذري ، 1996 ، ج5 ، ص ص 249-250) كما أعد الحجاج بن يوسف الموائد لِأهل الولاية فكان على كل واحدة منها ثريد وجنب من شواء وسمك وله ساقيان يطوفان على الموائد احدهما يسقي الماء والعسل والاخر يسقي الناس اللبن (المبرد ،1936 ، ج1/ 326).

عموماً قد تنوع طعام اهل الكوفة وحدد ذلك المستوى الاجتماعي والاقتصادي المعيشي لهم فقد وجدنا في ما اعتمدناه من مصادر في البحث ما يفيد بأن الخبز والزيت والخل كان طعام اواسط الناس من اهل الكوفة فيما عُد اللحم ارفع

طعامهم (وكيع، 1950، ج3، ص 293) وشكل مع السمك طعام الخاصة (كان السمك من الاطعمة الشعبية لطبقة العامة ايضاً) فعن البلاذري ان هند بنت اسماء بن خارجة قد اعدت يوماً لزوجها والي الكوفة بشر بن مروان سمك جُعل في محسي (البلاذري ، 1996، ج6 ، ص 320)واكرم صاحب الحيرة سنة(187ه/ 902م) عون العبادي الخليفة العباسي هارون الرشيد حينما مرَ بالحيرة واتاه زائراً فقدم له صفيحة الغداء وفيها سمكة منقوعة بالسمن (المسعودي ، 1989 ، ج2، ص328؛ الطبري ، 2009، ج5،ص 415)كما تناول اهل الكوفة الفرنية وهي خبزاً يروى لبناً وسكراً وسمناً ثم يشوونها (المبرد، 1936،ج1، ص 265) وتناولوا ايضاً الزبد مع التمر وكان هذا طعام عامة اهل الكوفة فقد روى ابن قتيبة (1925) ان الحجاج بن يوسف امر جلسائه يوماً بان يكتب كل رجل فيهم بأحب الطعام اليه ويجعله تحت مصلاه ، فجاء في تلك الرقاع الزبد والتمر (ج3، ص197)ومن الحلواء فعرف اهل الولاية اكل الجذابة لاسيما في العصر العباسي (البلاذري ، 1996 ،ج 4 ،ص 269)، واما الاشربة فكانت متنوعة ويأتي على رأس القائمة الحليب الذي كان في متناول الجميع من الخاصة والعامة لاسيما اولئك الساكنين في الصحاري والقفار من ضواحي الكوفة ممن توفر لديهم لواقح يربونها ليستفيدوا من البانها ومنتجاتها الاخرى فقد اجاد اهل العراق عمل الجبن من الحليب(البلاذري ، 1996 ، ج 8، ص 373)، وما زال شراب الخاصة والعامة من اهل الكوفة الزبيب حتى تولى زياد بن ابيه الكوفة فشربوا شراب التمر(البلاذري، 1996،ج6 ،ص453) كما شربوا السويق المعمول من مزج الحنطة مع الشعير بنسب معينة(ابن منظور، 2005 ، مج4 ، ص 755) وبه استقبل اهل الكوفة زعيم الخوارج الضحاك بن قيس حين خرج ثائراً على الخلافة الاموية سنة (128ه/ 745م) ترحيباً بمقدمه وتاييداً له (البلاذري ، 1996 ، ج 9 ، ص 258)، وتناولوا شراب اللبن والعسل (ابن سعد ، 1985 ، ج6 ، ص95) ،هذا فضلاً عن معرفتهم لانواع الخمور التي انتشرت صناعتها بكثرة في ضواحي الكوفة (علي ، 2012 ، ص ص 369-372).

إما الملابس فهي متنوعة ، فكان لكل طبقة ومهنة زي خاص بها "فللقضاة زي ، ولاصحاب القضاة زي، وللشرط زي ، ولكتاب الجند زي " (الجاحظ ،1947، ج3، ص103)وبالرغم من أننا لا نستطيع أن نتبع خط تطور الملابس خلال حقبة بحثنا، غير أنها على الاجح لم تكن لتختلف من سنة لاخرى سوى في تفصيلات بسيطة وان اختلفت اسماءها أو في شيوع ارتداء نوع معين منها. فقد ارتدى معظم أهل الكوفة وضواحيها القلانس واشتهر القضاة والفقهاء بارتداءها، فارتدى القضاة القلانس العظام حتى في حماوة القيظ (الجاحظ ،1947، ج3، ص117) وربما وصفت كذلك لكبر حجمها، وارتدوا ايضاً العمائم والطيالسة (المقدسي، د،ت ، ص129) وقد شاع في العصر العباسي ارتداء السواء حينما اتخذه بني العباس شعاراً لهم ولدولتهم، فقد امر الخليفة ابو جعفر المنصور بارتداء القلانس الطوال (الحموي ، 1993 ، ج3، ص1327؛ الذهبي ، 1990، ج9، ص356)المعروفة بالدنية والتي كانوا يدعمونها بعيدان من القصب والورق من الداخل ويلبسون فيها السواد (النويري ،1925،ج4، ص 37، الذهبي ، 1990، ج9 ، ص356)كما امرهم بارتداء دراريع كتب عليها قوله

تعالى **[فسيكفيهم الله وهو السميع العليم]** [1](الحموي ،1993،ج3،ص1327؛النويري ،1925،ج4، ص37) ، وكنا قد تحدثنا عن هذه الضاعات النسيجية في موضع سابق من بحثنا.

كما وشاع بين النساء استخدام الخمار حيث كانت للعادات والتقاليد الإسلامية دوراً في رواجها فلم تكن لتخرج المرأة حاسرة الراس ، فاشتهرت الكوفية منها فتم المتاجرة بها في الحجاز حتى تهافتت نساءهن على شراءها (ابن عبد ربه، د،ت، ج6، ص18؛ الابشيهي، د،ت، ج6، ص ص43-44)، وعرف ايضاً عن أهل الكوفة عامة بأنهم كانوا كثيروا التنعل (المقدسي ، د،ت ، ص129)بمعنى ارتداء الاحذية المصنوعة من الجلد المسماة بالخفاف، والتي اشتهر أهل الحيرة بشكل خاص بصناعتها(البلاذري ، 1996، ج4، ص428-429؛ابن قتيبة ، 1996 ، ج2، ص143).

عدت ضواحي الكوفة من الاراضي الغنية، فقد كانت خيرات السواد فيها كبيرة زرع فيها سكان الضواحي كل ما يحتاجونه من المواد الزراعية الغذائية حتى تمكنت بعض هذه الوحدات الإدارية من الضواحي من تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي كالحيرة مثلاً بما تواجد على ارضها من المنتجات الزراعية والحيوانية (الحميري ،1975،ص209) حتى اعتبرت ضواحي الكوفة اغنى المواضع في سواد العراق، وليس ادل على ذلك ما نقلته مصادرنا في ايام ثورة ابن الاشعث، وكيف تحولت فيه ضواحي الكوفة لمركز تمويني كبير لجند أو اتباع ابن الاشعث الذين كانوا يتمتعون بخصبهم، واخوانهم من أهل البصرة واهل الشام في ضيق شديد قد غلت عليهم الاسعار وقل عندهم الطعام ونفذ اللحم وكانوا كأنهم في حصار (الطبري ، 2005 ، ج4، ص463، ابن الاثير ، د،ت، ج4، ص117) ،غير أن هذا الرخاء والخصب الذي عاشته ضواحي الكوفة لا يعني بانها قد تمتعت به طوال حقبة بحثنا، فقد مرت ضواحيها بسنوات من القحط والجدب وعلى فترات مختلفة من حقبة بحثنا الأمر الذي يتطلب من سلطات الولاية اتخاذ اجراءات عاجلة لتلافيها ومنها ما كان يدعو السلطات إلى السماح للقبائل العربية في الكوفة للاتجاه نحو البوادي، كالمجاعة التي حصلت في ايام خلافة علي بن ابي طالب رضي الله عنه الأمر الذي جعل قبائل الكوفة (المركز) تتجه بعوائلها ومواشيها نحو البادية في ضواحي الكوفة التماساً لوجود المراعي لمواشيهم (ابن خلكان ،1994، ج6، ص86) أو كالحطمة التي اصابت ضواحي الكوفة في ولاية خالد بن عبد الله القسري، مما جعل الخليفة هشام بن عبد الملك يكتب إليه بنفسه للانفاق لاعانة القبائل والاعراب، وكنا قد وضحنا سلفاً عن ما انفقه خالد على قبائل قيس وتميم واسد وكلب وبلي التي تقدمت نحو الكوفة (المركز) فبلغ قيمة ما انفقه لاطعامهم ست وثلاثين الف درهم(البلاذري ، 1996 ، ج8، ص396؛ ج9، ص85).

ب- الاسعار : في الحقيقة نجد صعوبة كبيرة في تحديد مستوى الاسعار في عموم ولاية الكوفة خلال فترة البحث حيث لم تتوفر لدينا الا اشارات محدودة في مصادرنا

[1] (القران الكريم البقرة،:137).

المعتمدة تشير اغلبها إلى مستوى الاسعار في مدينة الكوفة (المركز) وإن كنا نميل إلى تعميمها على اسعار السلع والبضائع في ضواحي الكوفة ، فالدولة الإسلامية خلال فترة الدراسة لم تفرض تسعيرة رسمية أو اجبارية على السلع والبضائع بمختلف انواعها، وانما جاء ذلك سيراً على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم في رفضه لتسعير المواد الغذائية، فلما غلا السعر على عهد طالبه الناس بان يحدد لهم سعراً ثابتاً فرفض ذلك وأخذت احاديثه صلى الله عليه وسلم تتوالى عن هذا الموضوع في كتب السنن ، فنقل عنه قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الرخص والغلاء بيد الله ليس لنا أن نُجوز امر الله وقضاءه"، وقال ايضاً : "إن السعر غلاءه ورخصه بيد الله ، واني اريد أن القى الله وليس لاحد عندي مظلمة يطلبني بها" (الزيلعي ،1997، ج4، ص263؛ابو يوسف ،د،ت ، ص49) وفي رواية اخرى عن انس بن مالك قوله أن السعر غلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلب الناس أن يسعر لهم فأجابهم صلى الله عليه وسلم : "إن الله هو المُسعر، أن الله هو القابض، أن الله هو الباسط واني والله ما اعطيكم شيئاً ولا امنحكموه ، ولكن انما انا خازن اضع عذا الأمر حيث امرت واني لأرجو أن ألقى الله وليس احد ليطلبني بمظلمة ظلمتها اياه في نفس ولا دم ولا مال[1]"(ابو يوسف ،د،ت ، ص49) ولاشك أن تأكيد الرواة لمثل هذه الاحاديث يوضح موقف الدولة الإسلامية تجاه التسعيرة الاجبارية (العلي ،1969، ص174) ،وفي الحقيقة فاني اتفق مع رأي د. العلي(1969) ازاء ما عرض في القول في أن بعض التدابير التي اتخذتها الدولة قد اثرت في تحديد الاسعار بطريقة غير مباشرة فقد كانت مثلاً تجبي ضرائبها من الزرع بالنقد والعين ، أي أنها كانت تأخذ مع النقود منتوجات عينية، وبذلك خففت عن الفلاحين اعباء بيع منتوجاتهم باسعار رخيصة كما يحصلون على نقود لتسديد الضرائب، ولما كانت ضرائب الدولة ثابتة فقد كان هذا يؤدي إلى ثبات الاسعار بعض الشيء ، ثم أن الدولة كانت تدفع إلى المقاتلة وعيالاتهم مقداراً معيناً من العطاء كان من شأنه أن يحدد القوة الشرائية لهؤلاء المقاتلين العرب المستهلكين (ص174) ،كما ان اسهام الدولة في توزيع المواد الغذائية الرئيسة من الحنطة والشعير مجاناً على شكل معونات اقتصادية متساوية للجميع بما مقداره جريبين كل شهر(ابن سلام ، 1988، ص252) قد ضيق مجال التلاعب في الاسعار (العلي ،1969 ، ص174)، كذلك فان ارتفاع اسعار هذه المواد لم يكن ليؤثر على المستوى المعاشي للناس من افراد الطبقات الدنيا بشكل خاص.

وكان للازمات الاقتصادية لها تأثيرها الواضح على ارتفاع الاسعار الذي يصيب الكوفة (المركز) وضواحيها على حد سواء، ولم تزودنا مصادرنا المعتمدة الا باشارات محدودة عن مستوى ارتفاع الاسعار لاسباب مختلفة ليس له علاقة بالازمات الاقتصادية خلال فترة البحث منها ما ذُكر عن ارتفاع الاسعار الذي حصل سنة (120هـ/737م) في ولاية خالد بن عبد الله القسري، حيث بلغ الكيلجة [2] درهماً وحصل ذلك الارتفاع لأوامر أتته من الخليفة هشام بن عبد الملك بايقاف بيع الغلات

---

[1] ورد الحديث برواية انس بن مالك ايضاً، قوله ρ: "إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرزاق، واني لارجوا أن القى الله وليس احد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال" (ابن داود سليمان بن الاشعث السبجستاني (ت275هـ) (د.ت) *سنن ابي داود*، الرياض :اعتنى به فريق بيت الافكار الدولية ،ص385؛ الزيلعي ،1997، ج4، ص263)

[2] الكيلجة : كيل معروف لاهل العراق، وهي مناً وسبعة اثمان مناً، تعريب كيلة. شير, ادي (1988) *الالفاظ الفارسية المعربة* ، القاهرة: دار العرب للبستاني ، ص141.

حتى يتم بيع محاصيل الاراضي الزراعية الخاصة به (الطبري ،2005، ج4، ص 35)، فيما كانت هناك اشارة صريحة عن ارتفاع الاسعار وردتنا فيما روى في حوادث سنة (207هـ/ 822م) وهي وان كانت متأخرة عن فترة بحثنا قليلاً غير أنها توضح لنا تأثير الظروف الطبيعية في حصول ازمة اقتصادية تؤدي إلى ارتقاء الاسعار فقد وصل سعر قفيز الحنطة بالهاروني اربعين درهماً والى خمسن بالقفيز الملجم ، وانما حدث هذا الارتفاع في الاسعار على أثر المد العظيم الذي اصاب اراضي السواد في السنة التي قبلها أي سنة (206هـ/ 821م) فاغرقت جراءه اراضي زراعية كثيرة في سواد الكوفة وكسكر الأمر الذي ادى إلى هلاك الكثير من الغلات (الطبري ، 2005، ج6، ص ص93 -100؛ ابن الاثير ، د،ت ، ج4، ص ص347 ،350).

ويمكن اعطاء صورة تقريبية عن مستوى الاسعار للسلع والبضائع والمواد الغذائية خلال فترة البحث من خلال تتبع مقادير الخراج المفروضة على جريب الاراضي الزراعية حسب نوع المحصول ومساحة الأرض المزروعة ، فلما مسح عثمان بن حنيف السواد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع على كل جريب درهماً وقفيزاً (البلاذري ، 1987 ، ص375) وحدد لكل منتج الضريبة المفروضة عليه، فقد وضع مثلاً عشرة دراهم على جريب الكرم (البلاذري ،1987،ص376؛ قدامة ،1981،ص367؛ المقدسي ، د،ت، ص133) فاعترض دهاقنة ضواحي الكوفة على ذلك معللين الأمر في أن العنقود الواحد من الكرم يباع قرب مدينة الكوفة (المركز) بدرهم(اليعقوبي ، 1993 ، ج2، ص43) ، وما تقدم يعني خضوع أسعار المنتجات الزراعية لعوامل أخرى تسهم في تحديها منها عامل القرب والبعد عن الأسواق ومراكز المدن، أجرة النقل ، والحمالين وما إلى ذلك ،كما يمكن أن نستنتج اسعار المواد الغذائية في الكوفة لاسيما خلال عصر الخلافة الامويا‌عتماداً على ما رواه الجهشياري(1938) عن الراتب الشهري الممنوح لأحد موظفي الدولة فذكر يزيد بن ابي سلم وكان يتقلد للحجاج بن يوسف ديوان الرسائل "وكان الحجاج يجري له في كل شهر ثلاثمائة درهم، يعطي إمرأته منها خمسين درهما، وينفق في ثمن اللحم خمسة واربعين درهماً ، وينفق باقيها في ثمن الدقيق وباقي نفقته ، فان فضل منها شيء اتباع به ماء وسقاه المساكين " (ص42) ،وعلى الرغم من اننا لا يمكن أن نعتمد على هذا التقاسيم في الانفاق ونعممه على جميع سكان الكوفة او موظفيها الا ان ما تقدم يُ يمكننا من الخروج بصورة تقريبية عن مستوى اسعار المواد الغذائية والكيفية التي يتم بها تقسيم رزق ثابت لاحد موظفي الولاية بما يحقق له توفير حاجياته الضرورية اليومية.

ومثلما كان لسنوات القحط والجدب تأثيرها الواضح على غلاء الاسعار، فان لسنوات الرخاء الاقتصادي على الدولة الإسلامية بشكل عام تأثيرها الواضح على مستوى الاسعار ففي عهد الخليفة ابو جعفر المنصور (136-158ه/753-884) شهد العراق عموماً رخاء اقتصادياً كبيراً انعكس بدوره على اسعار السلع والبضائع في الكوفة وضواحيها إذ يتردد ولاول مرة قائمة مرتبة بإسعار مختلف المواد الغذائية وحتى الحيوانات فقد وصل سعر الكبش إلى درهم، والحمل بأربعة دوانق، اما التمر فقد كان ستون طلا بدرهم، والزيت ستة عشر رطلاً بدلاهم، والسمن ثمانية ارطال بدرهم، وكان ينادى على لحم البقر في جبانة كندة تسعين رطلاً بدرهم، ولحم الغنم ستين رطلاً

بدرهم والعسل عشرة ارطال ، والتمن اثني عشر رطلاً بدرهم (الخطيب البغدادي ، 2001،ج1، ص379 ؛ الذهبي ، 1990، ج9، ص34).

إما أسعار الحيوانات فقد كانت تختلف باختلاف أنواعها وأعمارها واستعمالها ويمكن أن نستنتج أسعارها من خلال الدية التي حددها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت قد حددت بألف دينار أو أثني عشر ألف درهم، أو مائة من الابل أو مائتين من البقر، أو ألفين من الشاة (أبن شبه، د،ت، ج2، ص758) ومعنى ذلك أن سعر البعير الواحد كان بمائة وعشرين درهماً، والبقرة بستين درهماً، والشاة بست درهم(العلي ، 1969، ص176)، ويمكن أيضاً أن نحدد سعر الشاة من خلال مقادير الزكاة المفروضة عليها، حيث يساوي سعر الواحدة منها عشرة درهم (أبن سلام، 1988 ، ص364) وهنالك نص صريح يردنا من سعر الشاة الواحدة في الكوفة فيما رواه وكيع (1980)عن رجلين اختصما لدى شريح القاضي، فقد اشترى احدهما من رجل شاة بعشرين درهماً وشاركه في بيعها، فباعها بربح درهم(ج3،ص348) وهو سعر مرتفع قياساً لما ذكرناه عن مقادير الزكاة المفروضة عليها، وربما أن في ذلك أشارة لارتفاع في أسعار الحيوانات قد حصل في ضواحي الكوفة خلال العصر الأموي .

أما أسعار العبيد فقد توقفت أيضاً على أعمارهم وأجناسهم وحتى مواهبهم وقابليتهم ومدى ما يتقنونه من صفة ، فيروى أن شريح قاضي الكوفة قد بعث مع رجل بتسعمائة درهم إلى نهر بلغ ليشتري له بها وصيفاً، فوجد هذا الرجل أن سعر العبد هناك بمثل سعره بالكوفة، فأشترى له منها وصيفاً وجارية بتسعمائة درهم (وكيع، 1980، ج2، ص233) ، وقد شهدت أسعار العبيد في الكوفة وضواحيها أرتفاعاً كبيراً نظراً لما كانوا يتبعونه من مهن درت على أسيادهم أرباحاً طائلة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مبالغ المكاتبات التي كان العبيد يدفعوها في مكاتباتهم للحصول على حرياتهم، فيروي ابن حبيب (د،ت) وعلي (1969)اسماء لثلاثة مكاتبين من أهل الكوفة كوتب كل منهم على سبعين ألف درهم للحصول على حريته، وستة آخرين كوتب كل منهم على خمسين ألف درهم، وأثنين كوتب كل منهم على أربعين ألف درهم، وأثنين آخرين دفع كل منهم عشرين ألف درهم للحصول على حريته (ص340- 343؛ ص180) ولا ريب أن أرقام هذه المكاتبات كانت كبيرة، غير أنه لا يمكن تعميمها كما ولا يمكن اعتبارها تحديداً لأسعار العبيد في ولاية الكوفة خلال حقبة بحثنا .

أما فيما يخص أسعار الأسلحة فقد كانت وفيرة في أسواق الولاية فالحيرة كانت مشهورة بصناعة السيوف الحارية والدروع وغيرها من الأسلحة وليست لدينا نصوص توفر لنا معرفة دقيقة لأسعارها ولعلها كانت تختلف حسب نوع السلاح والمعدن المستخدم في صناعته ومدى قوته ومتانته، فقد اشترى مثلاً أبن ملجم، السيف الذي قتل به الإمام علي ט بألف درهم(ابن خلكان، 1994، ج7، ص218) فيما روى وكيع (1980)أن رجلين اختصما في ترس لدى شريح القاضي كان قد اشتراه احدهم من الآخر بأربعة دراهم (ج3، ص344) وهو سعر قليل جداً إذا ما قارناه بأسعار الأسلحة التي بيعت خلال ولاية الحجاج بن يوسف على الكوفة ، فقد انشد الخرنفشي أحد بني ثعلبة بن سلامان وكان الحجاج يفرض له في ثلاثمائة قائلاً:

يكلفني الحجاج درعاً ومغفراً وطرفاً كميتا رائعاً بثلاث

وستين سهما صفة بشربية وقوساً طروح النبل غير لباث
ففي أي هذا أكتفي بعطائه فربي من هذا الحديث غياث
(البلاذزي، 1996،ج13،ص396)

أما أسعار الألبسة والمنسوجات فقد كانت هي الأخرى تتحدد أسعارها حسب المادة المصنوعة منها، ومدى مهارة ودقة صناعتها ، فقد ارتدى الإمام علي بن أبي طالب ʊ قميصاً سنبلانيا[1] بأربعة دراهم (أبن هلال الثقفي،1985، ج2،ص61؛ الذهبي،1990، ج3، ص645) وقيل أيضاً أنه اشترى قميصه كرابيس بثلاث دراهم (أبن هلال الثقفي1985،، ج2، ص62) ، فيما كانت أسعار الألبسة المصنوعة من الخز مرتفعة جداً، فقد وصل سعر مطرف خز إلى أربعة آلاف درهم كان قد ارتداه مطرف بن الشخير وهو من أهل البصرة (الذهبي ، 1990)،كما وتباينت أسعار الحلل بين ما هو باهض الثمن منها، وما هو رخيص فقد الزم الخليفة عمر بن عبد العزيز أهل نجران أن يؤدوا ما عليهم بموجب صلحهم مائتين حلة قيمتها ثمانية آلاف درهم(البلاذري ، ،ص1987،ص91) فيكون سعر الواحدة منها أربعين درهماً ، وعموماً فأن أسعار الثياب كانت متفاوتة فمثلما وجدت الثياب المرتفعة الأثمان لجودتها، توافرت الثياب الرخيصة الثمن لخشونتها، فاشترى الناس كل حسب إمكانياتهم وقدراتهم الشرائية، وحتى حسب زهدهم وتقواهم أيضاً، فقد دخل على الإمام علي رضي الله عنه وهو بالخورنق من ضواحي الكوفة وعليه شمل، قطيفة وهو يقول "أني والله ما أزودكم شيئاً، وما هو إلا قطيفتي التي أخرجتها من بيتي"(الذهبي ، 1990، ج3 ، ص 644).

وقد منعت الدولة الإسلامية احتكار السلع وكانت تعاقب من يتولى ذلك بشدة فلما حصل أن قام أبي أيوب كاتب الخليفة أبو جعفر المنصور بشراء طعام سواد الكوفة والبصرة لما رخصت الأسعار على عهد المنصور لاحتكارها حتى يرتفع ثمنها فيبيعها طمعاً في الربح، كتب ليه المنصور كتاباً بذلك وطالبه بالمال وقتاً بوقت فتحمل منه الشيء الكثير، فتتابع عليه الرخص في الأسعار ، حتى أرهقه المنصور بالمطالبة بالمال (الجهشياري، 1938، ص117).

[1] السنبلاني من الثياب هو السابغ الطويل ، وربما نسب الثوب الى احد المواضع (ابن منظور ، 2005 ، مج4،ص701) .

الخاتمة

اذ نختم بحثنا هذا لابد من ان نحدد النتائج التي توصلنا اليها وارتأينا عرضها كما يلي :

1- ان هذا البحث هو محاولة لاستجلاء تأثير الجوانب الاقتصادية على الحياة الاجتماعية ومستوى معيشة الفرد في واحدة من اهم ولايات الدولة العربية الاسلامية الا وهي الكوفة التي تميزت عن باقي ولايات الدولة بنشاطها الاقتصادي الذي اثبت البحث ازدهاره في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة نظراً لما تتمتعت به الولاية من مقومات اقتصادية عرضنا لها بين ثنايا البحث تمثلت في الوفرة في مساحتها الزراعية فضلاً عما بذله اولي الامر من الخلفاء والولاة من جهود وما اتخذوه من اجراءات خدمت المجال اعلاه في ما تعلق بالانظمة المالية والاجراءات التي شجعت على استصلاح الارض والعمل على تشجيع الفلاحين لاعمارها فأنعكس صدى ذلك ايجابياً على ارتفاع المستوى المعيشي لافردها ، هذا فضلاً عن الاجراءات التي اتبعتها الدولة في سبيل انعاش اقتصاد الولاية من تخفيض للضرائب وما الى ذلك ، كما تميزت الصناعة الكوفية عموماً بجودتها نظراً لبراعة صناعها واتقانهم لصنعتهم التي انتعشت على اثر ارتفاع مستوى المعيشة وطرازها الذي مال الى الترف في العيش ناهيك عن الفائض الصناعي الكبير من المنتجات التي سرعان ما وجدت طريقها الى الاسواق ،هذا وكان الموقع الجغرافي المتميز الذي تمتعت به الولاية والشبكة الواسعة من الطرق التي ربطت الكوفة المركز بضواحيها وما جاورها اثره في ان تعبر الصناعة الكوفية الافاق .

2- انعكس الرخاء الاقتصادي على مستوى المعيشة لافراد الولاية وطراز حياتهم الاجتماعية فلم تكن الملكية الفردية مقيدة فامتلك العديد منهم الدور والقصور والقرى والضياع والاراضي الزراعية ، كما تاثرت جوانب اخرى من الحياة الاجتماعية كالزواج والملبس والمأكل وحدد ذلك كله المستوى المعيشي للفرد الذي اختلف قطعلاً بين طبقة واخرى فالمجتمع الكوفي لا يختلف عن غيره من في باقي ولايات الدولة انقسم افراد الى طبقات وفئات بين كلٍ منها اختلاف في طراز المعيشة وتنوع في مستواهم المعيشي .

المصادر

أولاً: المراجع الاولية :

- الابشيهي ، شهاب الدين محمد بن احمد الفتح (ت850هـ/ 1446م) (د. ت) المستطرف في كل فن مستظرف ،تحقيق عبد اللطيف سامر بيتية ، بيروت: دار احياء التراث العربي.
- الاصفهاني ،علي بن الحسين(ت356ه/966م)(1322م) الاغاني ،القاهرة: طبع محمد الساسي.
- البغدادي ، صفي الدين بن عبد المؤمن بن عبد الحق (ت739ه/1338م)(1992) مراصد الاطلاع على اسماء الامنكة والبقاء ، بيروت: دار الجيل ،حقيق علي محمد البجاوي.
- البكري ، ابو عبيد الله بن عبد العزيز الاندلسي (ت487هـ/ 1094م)(1948) معجم ما استعجم من اسماء البلاد والاماكن القاهرة :، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، تحقيق مصطفى السقا .
- البلاذري ، ابي العباس احمد بن يحيى بن جابر (ت 279ه/ 892م)(1987) فتوح البلدان ،بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر ،تحقيق عبد الله انيس الطباع وعمر انيس الطباع .
- البلاذري (1996) جمل من انساب الاشراف، بيروت:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي .
- الجاحظ،عمر بن بحر (ت255ه/ 868م) (1947) البيان والتبين ،القاهرة: بلا .
- الجهشياري ، ابي عبد الله محمد بن عبدوس(ت331ه/942م) (1938) ،القاهرة: مطبعة مصطفلى البابي احلبي واولاده .
- ابن ابي حديد ، ابو حامد عبد الحميد بن هبة الله(ت656ه/ 1258م)(1996) نهج البلاغة ،بيروت: دار الجيل .
- ابن حبيب ، ابو جعفر محمد بن امية بن عمرو الهاشمي البغدادي (ت 245ه/ 859م) (د.ت) المحبر ، بيروت: منشورات دار الافاق الجديدة.
- الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت900ه/1494م) (1975) الروض المعطار في خبر الاقطار ،بيروت: مكتبة لبنان .
- ابن خرداذبة ، ابو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت300ه/ 912م) (1889م) ليدن: مطبعة بريل .
- ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد بم ابي بكر (ت681ه/ 1282م) (1994) ،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ،بيروت: دار صادر.
- ابو داود،سليمان بن الاشعث (275ه/ 888م) (د.ت) ، سنن ابي داود، الياض: بيت الافكار الدولية للنشر والتوزيع.
- الدينوري ، ابو حنيفة احمد بن داود(ت282ه/895م) (د. ت) الاخبار الطوال ، د.م: وزارة الثقافة والارشاد القومي .
- الذهبي ، شمس الدين بن محمد بن احمد بن عثمان (ت747ه/1347م) (1990) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، بيروت: دار الكتاب العربي .
- ابن رجب الحنبلي ، ابو الفرج عبد الرحمن بن احمد (ت795ه/ 1392م)(1985) الاستخراج لاحكام الخراج، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن رستة ، ابو علي احمد بن عمر(ت290ه/ 902م)(1988) ،الاعلاق النفيسة ،بيروت: دار احياء التراث العربي .
- ابن سعد ، محمد(ت 230ه/844م) (1985) الطبقات الكبرى ،بيروت: دار صادر .
- ابن سلام ، ابي عبيد القاسم (ت 224ه/ 838م) (188) الاموال ، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع .

- السمعاني ، ابو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت 562ه/ 1166م) (1980) ، الانساب ، الاقاهرة : مكتبة ابن تيمية .
- ابن سيدة ، ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي (458ه/ 1065م) (2000) المحكم والمحيط الاعظم ،بيروت: دار الكتب العلمية .
- ابن شبه ، ابو زيد بن عمر (ت262ه/ 875م)(د.ت) ، تاريخ المدينة المنورة ، د.م ،تحقيق فهيم محمد شلتوت .
- الصولي ، ابو بكر محمد بن يحيى بن عبد اله (ت 335ه/ 946م) (1994) ادب الكتاب ، بيروت: دار الكتب العلمية، شرح وتعليق احمد حسن بسبح .
- الطبري، ابي جعفر بن جرير (ت 310ه/ 922م) (2005) تاريخ الرسل والملوك المعروف بتاريخ الطبري، بغداد : دار الكتاب العربي.
- ابن الطقطقي ، صفي الدين محمد بن طباطبا (ت709ه/1309م)(1849م) الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية ، شالون: مطبعة مرسو ، عني بتصحيحه هرتويغ درنبرغ .
- ابن عبد ربه ، ابي عمر حمد بن محمد (ت328ه/ 839م) (د.ت) العقد الفريد، د.م : دار الكتاب العربي ، شرحه وضبطه ابراهيم الابياري .
- الفراهيدي ، الخليل بن احمد (ت170ه/ 786م) (2003) كتاب العين مرتب على حروف المعجم، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ترتيب وتحقيق عبد الحميد الهمداوي .
- ابن الفقيه ، ابو بكر احمد بن محمد الهمداني (ت 365ه/ 975م) (1302م) ،مختصر كتاب البلدان ، ليدن: بريل .
- ابو قتيبة ، ابو محمد بم مسلم الدينوري (ت276ه/889م) (1925) عيون الاخبار، مصر : دار الكتب .
- المسعودي ، ابو الحسن علي بن الحسين(ت ت346ه/957م) (1989)، مروج الذهب ومعادن الذهب ،بيروت: الشركة العالمية للكتاب .
- المبرد ، محمد بن يزيد (ت 285ه/ 898م) (1936) الكامل ، مصر :بلا ، تحقيق زكي مبارك.
- المقدسي ، شمس الدين ابو عبد الله احمد بن ابي بكر المعروف بالبشاري (ت 380ه/ 990م) (د.ت) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، القاهرة : مكتبة مدبولي .
- ابن منظور ، ابو الفضل جمال محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت 711ه/ 1311م) (2000) لسان العرب ، بيروت : دار صادر .
- النويري ، شهاب الدين احمد عبد الوهاب (ت742ه/ 1341م) (1925) نهاية الارب في فنون الادب ، القاهرة: مطبعة دار الكتب العلمية .
- ابن هلال الثقفي ، ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سعيد (ت 283ه/ 896م) (1985) الغارات او الاستغارات ،بيروت : دار الاضواء ، حققه عبد الزهرة الحسيني الخطيب .
- وكيع ، محمد بن خلف بن حيام (ت 306ه/918م) (1950) اخبار القضاة ، مصر: بلا ، تحقيق عبد العزيز المراغي .
- اليعقوبي ، احمد بن يعقوب بن وهب بن واضح (292ه/ 904م) (2002) البلدان ،بيروت : دار الكتب العلمية ، وضع حواشيه محمد امين ضناوي .
- اليعقوبي (1993) ،تاريخ اليعقوبي ، بيروت: منشورات مؤسسة الاعلى للمطبوعات ، تحقيق عبد الامير مهنا .
- ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت183ه/ 799م) (د.ت) الخراج ، بيروت ، دار المعرفة .
- ياقوت الحموي ، شهاب الدين ابي عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي (ت626ه/ 1228م) (1977)،معجم البلدان ، بيروت : دار صادر .

- ياقوت الحموي (1993) معجم الادباء المعروف بارشاد الاريب في معرفة الاديب ،بيروت: دار الغرب الاسلامي ، تحقيق احسان عباس .

ثانياً : المراجع الحديثة :

- ابن بدران ، عبد القادر(1979) تهذيب تاريخ دمشق الكبير لثقة الدين علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عسكر، بيروت : دار المسيرة.
- البراقي، حسين بن السيد احمد النجفي (1987) تاريخ الكوفة ، بيروت: دا الاضواء للطباعة والنشر .
- الجنابي ، كاظم (1967) تخطيط مدينة الكوفة عن المصادر التاريخية والاثرية خاصة في العصر الاموي ، بغداد: دار الجمهورية ، تقديم احمد فكرت .
- حسين ، عبد الرزاق (1977) ،نشأة مدن العراق وتطورها ،د.م : ساعدت جامعة بغداد على طبعه.
- ذنون ، عبد الواحد (1985) العراق في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي من الناحية السياسية والادارية من 75-95ه/ 694-714م) ،الموصل : طبع بمطابع جامعة االموصل .
- الزبيدي ، محمد حسين(1970) الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الكوفة في القرن الاول الهجري ، القاهرة : المطبعة العالمية .
- شتريك ، مكسيميليان(1986) ، خطط بغداد وانهار العراق القديمة ، بغداد: مطبعة المجمع العلمي ، ترجمة خالد اسماعيل علي.
- صالح ، خولة عيسى(2001) الرقابة الادارية والمالية في الدولة العربية الاسلامية ، بغداد :بيت الحكمة.
- العلي ، صالح احمد (1969) التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري ، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر .
- عدد من المؤلفين (1986) المنجد في اللغة والاعلام ، بيروت : دار المشرق .
- غنيمة ، يوسف رزق الله (1936) الحيرة المدينة والمملكة العربية ، بغداد : مطبعة دنكور الحديثة .
- ماسنيون ، لويس (1979) خطط الكوفة وشرح خريطتها ، النجف: مطبعة الغري الحديثة ، تحقيق كامل سليمان الجبوري، ترجمة تقي محمد المصعبي .
- الموسوي ، مصطفى عباس ،(1982) العوامل التاريخية لنشأة المدن العربية الاسلامية ، د،م: دار الرشيد للنشر .

ثالثاً : الدوريات :

- ابراهيم ، ناجية عبد الله(1988) المعايير المميزة للريف والحضر في العصور الاسلامية دراسة تاريخي مقارنة بالمعايير الحديثة ، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي :39(2) .
- مصطفى محمد علي (1956) تقرير اولي عن التنقيب في الكوفة في الموسم الثالث ، مجلة سومر : 12(1) .

رابعاً الرسائل اجامعية :

- علي ، زينب ابراهيم (2012) " الاحوال الادارية والاقنصادية في ضواحي الكوفة حتى القرن الثاني الهجري "،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، بغداد .

خامسا/ المراجع الاجنبية

K.A.C. Creswell, Early muslim Architecture umayyade , early Abbaside and Tulunid, Vol,1, p 33.